النهار ٦-٣-٢٠٢٠

قرار سداد "الأوروبوند" حُسم... لم يُحسم! الكلمة الفصل لرئيس الحكومة... فهل يكون توجّهه مغايراً؟

سلوى بعلبكي

بات معلوما أن الحكومة ستحسم قرارها من استحقاق "الاوروبوند" غدا السبت وفق ما نقل رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ عن رئيس الحكومة حسان دياب. ولكن يبدو أن القرار حسمه رئيس مجلس النواب نبيه بري قبل الحكومة عندما قال: "ان غالبية الشعب اللبناني وكذلك المجلس النيابي، ترفض رفضاً مطلقاً الدفع المسبق (لـ"الأوروبوند")"، محملا المسؤولية للمصارف "التي أوصلتنا الى خسارة نسبة الـ٧٥% من الدَّين، وهي تتحمل المسؤولية مع الشارين الأجانب، فإذا ارادوا إعادة الهيكلة من دون قيد أو شرط ومن دون دفع أي مبلغ أو نسبة من المبلغ أو فائدة فليكن، عدا ذلك فإننا مع أي تدبير تتخذه الحكومة عدا الدفع هذا، ومرة أخرى المسّ بالودائع من المقدسات". لكن السؤال: ما دام القرار اتُّخذ مسبقا، فلماذا دفع الاموال للاستعانة بالمكاتب الاستشارية القانونية الدولية ما دامت اقتراحاتهم ستوضع في الأدراج لتنضم الى غيرها من التقارير الدولية، وآخرها تقرير ماكينزي الذي كلف الخزينة نحو مليون و ٣٠٠ ألف دولار للنهوض بـ ٥ قطاعات انتاجية؟

وفيما لا يزال الرهان معقودا على ما ستقرره الحكومة بعيدا من ضغوط المواقف المتباينة، يستمر السجال على أشده بين الأطراف السياسيين، بين مؤيد ومعارض للسداد. إذ فيما يبدو أن موقف "حزب الله" وحركة "أمل" و"التيار الوطني الحر" أصبح واضحا بعدم دفع سندات "الأوروبوند" وانضم اليهم حزبا الكتائب والتقدمي الاشتراكي على اعتبار أن الأولوية هي للمودعين وتأمين الأمن الغذائي والصحي للبنانيين، تعتبر القوى الأخرى ومن بينها "كتلة المستقبل" أن عدم السداد يشكل مؤشرا سلبياً للبنان تجاه المجتمع المالي والمصرفي الدولي. وكما القوى السياسية، كذلك تتباين مواقف الخبراء والقطاعات الاقتصادية بين مؤيد ومعارض، إلا أن القاسم المشترك بينهم هو ضرورة وضع خطة واضحة ومدروسة للخروج من الازمة، وفق ما قال ممثلو الكتل النيابية والقوى السياسية والانتاجية والخبراء الذين استطلعت "النهار" آراءهم.

موقف "القوات اللبنانية" عبَّر عنه الوزير السابق غسان حاصباني الذي قال إن "الموضوع لا يمكن مقاربته انطلاقا من اذا كنا "مع" او "ضد" دفع مستحقات الأوروبوند، لان ثمة احتمالات وتفاصيل لا يمكن تجاهلها". إلا أن المهم في رأيه هو "ان تكون هناك خطة متكاملة إما للدفع ومن ثم اعادة الجدولة لما تبقى، وإما البدء بالتفاوض لاعادة الجدولة من الآن، بالتوازي مع خريطة طريق اصلاحية شاملة تضمن إيفاء لبنان بالتزاماته مستقبلاً، على ألا تمس ودائع الناس أو يخسر لبنان سمعته المالية كليا على المدى البعيد". ويقول إن "الأمر يتوقف على ما اذا كانت الدولة قادرة على القيام بهذا الأمر، ام ان التخلف عن الدفع سيحصل بطريقة غير منظمة وينتهي بتحميل المواطن والاقتصاد كلفة هذه الخطوة... فالقوات ضد أي مقاربة عشوائية لعدم الدفع لانه وإن حافظت الدولة على الأموال موقتا، فهي ستضر بالمواطن في النهاية، وستهدر الأموال ونعود الى نقطة الصفر، اذا لم يقترن السداد بخطة اصلاحية ومالية شاملة."
واذا كان رأي "القوات" متحفظا نوعا ما، فإن موقف حزب الكتائب يبدو أكثر وضوحا "بضرورة اللجوء الى اعادة هيكلة الدين على أن تترافق مع اعداد خطة مدروسة ومتكاملة من الدولة لاعادة النهوض بالبلاد ماليا واقتصاديا، بغية اقناع الدائنين الخارجيين والمستثمرين المحليين الذين هم في غالبيتهم من المصارف المحلية بأننا جديون، بما يمكننا من التفاوض بشروط لمصلحتنا". موقف الكتائب هذا أعلنه لـ"النهار" رئيس الجهاز الاقتصادي والاجتماعي وعضو المكتب السياسي في الحزب جان طويلة الذي قال: "قبل اتخاذ القرار في ملف الأوروبوند، يجب أن نسأل أنفسنا: هل في مقدورنا الاستمرار من دون اجراء اعادة هيكلة أو اعادة جدولة؟"، ليعود ويوضح: "من المؤكد ليس في مقدورنا، لذا لا مجال الا باعادة هيكلة للدين العام والتفاوض مع الدائنين على الفوائد الجديدة التي ستُدفع."

وانطلاقا من أن "السلطة فاقدة للثقة من الشعب والمجتمع الدولي والمستثمرين"، يؤكد طويلة ان "من الاهمية اعطاؤها المصداقية التي لن تكون الا عبر صندوق النقد الدولي المطلوب منه الموافقة على هذه الخطة ومراقبتها"، ويشير الى أنه "في ما يتعلق باستحقاق آذار تحديدا، ثمة الكثير من علامات الاستفهام ليس في مقدور الحكومة الاجابة عنها، وخصوصا حيال تداعيات قرار عدم الدفع، ومنها هل يعني هذا القرار أن اموال المصارف اللبنانية لدى المصارف المراسلة في خطر، وماذا عن طائرات الميدل ايست، واحتياط الذهب؟ وهل ستتأثر ميزانيات المصارف؟ كم من مصرف يمكن أن يتعثر؟". أما في حال قررت الدولة دفع استحقاق اذار، فيؤكد طويلة أن "على الدولة أن تحضّر نفسها للتفاوض مع الدائنين في الاستحقاقات المتبقية. في المقابل يجب أن نعرف حجم الاحتياط في مصرف لبنان الذي يمكن التصرف به، خصوصا أنه يجب الاخذ في الاعتبار تأمين الاموال لتغطية حاجاتنا من المواد الاساسية للمواطنين."
ويقترح طويلة على مصرف لبنان اصدار تعميم "يحظر فيه على المصارف بيع الأوروبوند الى الخارج، وذلك على خلفية أن المفاوضات ستكون أسهل مع الجانب اللبناني، بخلاف الجانب الاجنبي."

أما كتلة "الوسط المستقل" فلم تحدد موقفها لـ"النهار" وذلك انطلاقا من عدم وجود معلومات عن رأي الخبراء الذين استعانت بهم الحكومة بشأن "الأوروبوند"، إذ يؤكد النائب نقولا نحاس أن "الخبراء الماليين والقانونيين الذين استعانت بهم الحكومة درسوا حالات مماثلة للحالة اللبنانية بـ١١١ دولة، وعلى الاقل يجب أن

نعرف ماذا اقترحوا، لكي ندلي بموقفنا عن أي خيار هو الافضل، خصوصا أن القرار له تأثير على الودائع، وعلى المصارف وعلى الاقتصاد وعلى سمعة البلد."

على رغم موقف "المستقبل" الواضح بضرورة عدم التخلف عن الدفع، إلا أن عضو الكتلة النائب نزيه نجم لا يمانع في التسديد المبرمج اذا تم الاتفاق على ذلك، وقال: "المنطق يقول ان نتفاوض مع الدائنين حول كيفية السداد، والأولوية هي لبرمجة السداد، عبر تأجيله أو اعادة جدولته"، علما أنه "اذا تخلفنا عن السداد قد يحصل ما لا يحمد عقباه."

موقف الحزب التقدمي الاشتراكي عبّر عنه عضو مجلس قيادة الحزب محمد بصبوص الذي بدا واضحا وصريحا، إذ قال: "نحن مع اعادة الجدولة على أن تكون مدروسة بناء على رؤية واضحة من الحكومة تخفف قدر الامكان التأثير السلبي على البلاد"، مع أن الاولوية برأيه "يجب أن تكون لتأمين حاجات لبنان الصحية والغذائية عبر مصرف لبنان الذي يغطيها على أساس سعر صرف ١٥٠٠ ليرة، علما أن لبنان تأخر في عملية التفاوض التي كان يجب أن تبدأ منذ فترة"، لافتا الى أن على الحكومة "ألا تتعاطى مع هذا الملف بالتقسيط، خصوصا أن ثمة استحقاقات في الفترة المقبلة، وتاليا يجب وضع خطة على فترة طويلة."

في المقابل، تبدو مواقف "الثنائي الشيعي" و"التيار الوطني الحر" حاسمة مع عدم الدفع. وهذا الأمر عبّر عنه الوزير السابق علي حسن خليل الذي قال: "ترفض فكرة دفع الديون طالما أن هذه الخطوة ستأتي على بقية أموال المودعين، وأن على المصارف أن تتحمّل المسؤولية عن هذه الأزمة، وأن تستخدم أموالها "الخاصة" (لا أموال المودعين) لإعادة شراء الكمية الكافية من السندات التي باعتها لمصارف كاسرة في الفترة الأخيرة، عند وجوب اتخاذ قرار بكيفية التعامل مع الدولة اللبنانية إن قررت وقف الدفع". وفي هذا الصدد دعا رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد إلى "اتخاذ خطوات ولو كانت بسيطة ومتواضعة، لمواجهة الاستحقاق الداهم"، معتبراً أنه "استحقاق سيترك تبعات على بلدنا."

أما تكتل "لبنان القوي" فيرى أن "على الحكومة ان تتابع تقنياً هذه القضية من خلال فريقها الاستشاري الدولي وعملية التفاوض التي لا بد من ان تحدد بنتائجها مسار المرحلة المقبلة ليأتي القرار اللبناني الحكومي مترجماً لأفضل ما يمكن، حفاظاً على أموال المودعين ومالية الدولة"، علما أن النائب ادي معلوف كان قد أشار الى أن "التيار الوطني الحر هو ضد دفع الأوروبوند، ويجب ابقاء العملة الصعبة في لبنان كي يتم تسيير امور البلد."

على خط جمعية المصارف، كان لرئيس الجمعية سليم صفير موقف عبر حسابه على "تويتر"، إذ كتب أن "الحل الأفضل لتسديد المستحقات هو استبدال سندات الأوروبوند والمباشرة بإصلاحات فورية من اجل تنقية المالية العامة واستعادة ثقة المستثمرين المغتربين."

وكانت جمعية المصارف أصدرت بيانا رأت فيه "وجوب سداد استحقاق آذار في موعده والشروع فوراً في الإجراءات المطلوبة لمعالجة ملف الدين العام بكامله، وذلك حماية لمصالح المودعين ومحافظة على بقاء لبنان ضمن إطار الأسواق المالية العالمية وصوناً لعلاقاته مع المصارف المراسلة وجُلّها من الدائنين الخارجيّين."

قطاعيا، يرى رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس أن عملية الخروج من الازمة "يجب ان تكون منظمة، مع ضرورة أن تبدأ المشاورات فورا. ففي حال تم التوصل الى توافق مع المقرضين واقتنعوا بأن الجانب اللبناني يعترف بحقهم بموضوع الأوروبوند وانه يطلب فقط جدولة كان به، أما في حال لم يتم الاتفاق، فإننا كقطاع تجاري ضد أن نتخلف عن الدفع لأنه سيؤدي بشكل حتمي الى مسار قضائي نحن في غنى عنه، وقد يؤدي الى تبعات سيئة جدا، وتاليا نحن مع المشاورات على أن تكون مشفوعة بالتزام الدولة أن تتعاون مع صندوق النقد ليس فقط كاستشاري انما ايضا كطرف حامل لواء التغيير المنشود في لبنان كونه يؤمّن بعض المساعدات المالية من الصندوق، ويعبّد الطريق أمام مشاركة صناديق أخرى ودول اخرى بعد الإطمئنان الى أن صندوق النقد وافق على خطة الدولة". وقال: "اذا لم يقتنع المقرضون قبل استحقاق ٩ الجاري، فيجب أن يُدفع هذا الاستحقاق ليكون لدينا المتسع من الوقت لنفاوض للمرحلة الثانية بغية جدولتها بالتزامن مع مساعدة صندوق النقد، كون الطبقة السياسية ليس لديها الجرأة لتنفيذ الاصلاحات المنشودة التي نطالب بها كجمعية تجار وكهيئات اقتصادية منذ أعوام طويلة."

وأما القطاع السياحي فعبّر عن موقفه رئيس لجنة السياحة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وديع كنعان الذي اعتبر أنه "يجب تسديد استحقاق آذار، ولكن من ضمن خطة تفاوضية مع الدائنين للاستحقاقات المقبلة."

وكما القطاع التجاري والسياحي، فقد اعتبر رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل "أن المعالجة يجب أن تكون من ضمن نظرة متكاملة للملف. فاذا دفعنا استحقاق آذار من دون أن يكون لدينا القدرة أو التصور لتسديد الاستحقاقات المتبقية، فإنه لن يكون لدى الدائنين أو المستثمرين الثقة. يجب أن يكون هناك تفاوض لشرح الاجراءات التي سنتخذها من ضمن حل متكامل يؤكد أن الاقتصاد اللبناني قادر على تسديد الاستحقاقات المقبلة"، مقترحا إجراء "سواب" لهذا الاستحقاق.

آراء الخبراء؟

بخلاف القوى السياسية والقطاعات الاقتصادية، تجمع آراء الخبراء الاقتصاديين على عدم السداد، إذ يجاهر الخبير الإقتصادي جاد شعبان بموقفه الرافض للدفع انطلاقا من حقيقة "أن القطاع المالي غير قادر على الالتزام بالسداد تجاه مودعيه، فكيف سيكون بإمكاننا الدفع من التزامات المودعين لاستحقاقات قروض، خصوصا اذا اصبحت مملوكة من جهات اجنبية"، معتبرا أنه يجب أولا "الالتزام بحقوق المودعين محليا"، ولافتا الى "عدم وجود احتياطات كافية لدفع

كل مستحقاتنا. فالموجودات سلبية في مصرف لبنان، كما ان الاحتياطات الممكن استخدامها بالعملات الاجنبية تقدر ما بين ٤ مليارات دولار حداً أدنى و ١٠ مليارات حداً أعلى."

من جهته، يوضح الخبير الاقتصادي شربل قرداحي أنه كان من الداعين إلى تسديد الديون قبل ان يغير رأيه لاحقا. فالرأي الغالب قبل شهر كان لتسديد الديون، والسبب أن معظم من يحمل سندات الأوروبوند هي مؤسسات مالية لبنانية، وتاليا فإن تسديدها سيبقي الدولارات ضمن النظام المصرفي الوطني. لكن ما أقدمت عليه المصارف من عمليات مضاربة على أسعار السندات جعله يبدل رأيه.

الخبير المصرفي والاقتصادي فريدي باز جزم في حديث الى "النهار" بالقول: "لا لزوم للتفكير مرّتين في قرار سداد استحقاق الأوروبوند، فالأمر محسوم: لا للسداد". واستند باز في رأيه هذا الى أن "خيار السداد يفتقر الى المنطق المالي والمنطق الاقتصادي والمنطق السياسي في آن". ففي الشقّ المالي، يلفت الى أن "ميزانية الدولة متعثّرة. فكيف لعميل متعثر أن يغرق أكثر في تعثره، والأجدى الإنطلاق فورا الى إعادة هيكلة وضعيته."

في الشق الاقتصادي، يوضح باز أن "احتياط القطع المتبقي لدى المصرف المركزي لا يتجاوز ٢٤ مليار دولار، وهو يكفي لفترة قصيرة من أجل تأمين الامن الغذائي والصحي للمواطنين، إضافةً الى حاجاتهم الدنيا للسيولة بالدولار. فكيف للدولة أن تأخذ قرارا بتقصير هذه الفترة أكثر في حال قررت تسديد ديونها؟."

أما المنطق السياسي، فيقضي بعدم تجاهل الشارع وما يعانيه المودعون، ويسأل: هل يمكن أن نسير بعكس مطالب الشارع ونعطي الأفضلية لعدد قليل من حاملي سندات الأوروبوند على حقوق ٢,٢ مليوني مودع؟ أيّهما أجدى، أن نرضي عددا قليلا من حملة سندات الدين أو أن نحرّر كلياً التزامات المصارف تجاه ٢،٢ مليوني مودع ونخفف الإحتقان والحرمان الشعبي؟."